COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيش من أجل افادة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا .

BL MANUSCRIPT NUMBER: OR 4009

TITLE: RISĀLAH 'ALÁ KALĀM

AUTHOR: ANON

DATE: 13TH CENT.

SPECIFICATIONS: 44 FOLIOS

SIZE: 16.5 × 14.5 CM.

BL CATALOGUING REFERENCE: OCACS 209.

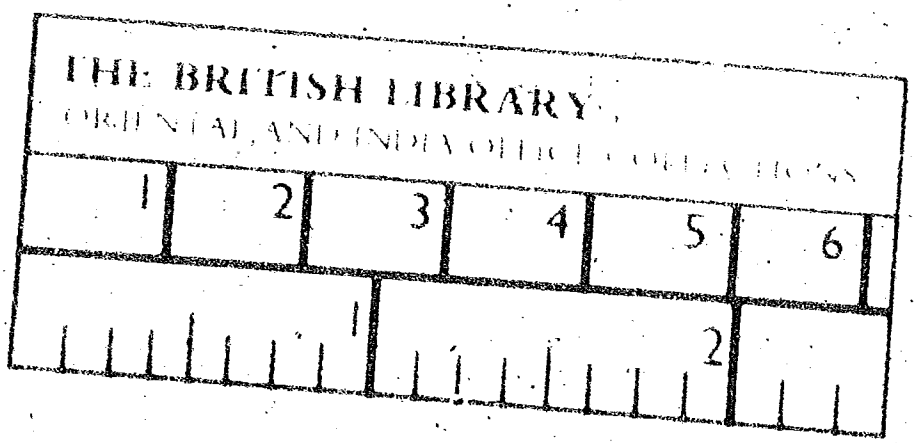
THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS
1
2
3
4
5
6

فيسبعة ادلة احدها ان الجسم لا يخلو اما ان يكون مشغولا للحيز او سا
لما او مشغولا في وجوده قال الجعفري ان شغل الحيز غير الحيز
ذهب الله وشغل الحيز باختراع الجوهر وان قال الله سبحانه قا
ليس للجسم عنده كالعلة والمعلول عندنا وذلك يبطل اختراع الجوهر
وان قال الله يشترط في وجود الجوهر الشرط ما دار وجود المشروط
معه فحار ان لا يوجد وذلك باطل لانه يقضي خلو الجسم عن الاعراض
والدليل الثاني ان الاعراض انما توجد في مستقبل الاوقات
الجسم اذ الجسم مخترع والجسم مدرج بوجوده عن الاعراض وليس
يخلو ولا يسبقها وجوده عند المعتزلي كما قال الجعفري لهما معا الفا
على ما بيناه لان الجسم لا يخلو من احد امرين اما ان يكون مختارا للفعل او مضطرا الى
ذلك فان كان مختارا للفعل فالمختار للفعل على الجملة متأخر عن
وجوده اوقاتا فحينئذ لا يوجد الا بسبب مرجح لاحد الوقتين على الآخر
كيف يفعل الجسم مع ان مخالفا لنا يكاد ان يكون الجسم عالما وبما يجوز ان يقع
عنها وناهيا عن الجسم معدا جارحا وذلك محال لان الجسم لا يكون مضطرا الى
وعلما لان المضطر محدث وهو فعل فيه والقدرة يكسبها الجسم عند الجمهور
اذا ورد مورد الاستدلال والدليل الثالث ان الجسم والعرض شيئان
وغيران وموجودان فلو كان احدهما عند الجسم غير خلو الجسم منه وهما
جائزان فانا اذا كنا نعلم ان الجسم لا يخلو من الاعراض وانا لا نعلم ان الامر جار
كان لا يعلم بالضرورة ان الجسم غير خال منها وانا نعلم ان الامر جار

وعمرو قائما كان لا تعلق بهما الا خبار وهو احدهما بدون الباء وان قال
ان بهما تعلقا لاحتمل ذلك التعلق لا جوار ان يتعلق احدهما بالآخر لم يحتمل ذلك
التعلق اما ان يكون يتعلق الاحاد او يتعلق الاكاب او يتعلق الاحتياز او يتعلق
الحيز فان كان يتعلق الاحاد على ان الجسم واحد اجوالة فباطل وان كان يتعلق
الاكاب على معنى ان الجسم كله اجوالة فهو الذي يذهب اليه فانا نعلم ان الحيز و
حتما ولا مدخل لهما في هذا الباب فثبت ان التعلق يتعلق المتضمن على معنى ان الجسم
وهو الجسم متضمن بعود الهاء فلما ولم كان في هذا العود متضمن بعود الجسم لان
بهما تعلقا فما ذلك التعلق لانه لا تعلق بهما جار وهو احدهما بدون الآخر
فالبيوا الحاكم وبني للجسم بعد ذلك الى المتضمن خرج والدليل الرابع
ان الاجماع منعقد على ان الجسم حالة الجسم عند وجوده لا توجد الا في موضع
تحركه وسكونه واذا كان كذلك فالجزء الذي لا يتجزأ لم يخل من الحركة وجميعا
فان الجزء الذي لا يتجزأ في الجسم وهو في موضع يسكنه واما ان يتحرك عنه فان قال لا يتحرك عنه فهو
والسكون وهو محال كما سنبين وان قال يتحرك عنه وهو في موضع لبثه فقد اجتمع
حركته والحال في موضعين واجتماعهما ما قدمنا فصح بمجموع ما ذكرنا بطلان
الجزء الذي لا يتجزأ والدليل الخامس وهو ان الجسم يذهب الى ان
المتحرك اذا اجتمع السكون في الجسم فانه يصح ان يطلق عليه انه ساكن
جملة باتفاق من الاعراض اذا كان الامر فيه كما قالوا في اجتماع الحركة
يعني بها السكون في محل الحال من اجزاء وهو اما ان يكون المعنى المقتضى
موجودا في محل كما يستحق انها او كما معدوما في محل ايضا ما قدمنا
او يكون المقتضى موجودا والمقتضى معدوما فالاول لا يجامع لانه قد في يعتضد

ان كان عنده مفي ادراك الغناء على الوجهين جميعا اما ان كان العدم
اولا في محله فاما ان يجامع العدم ادراك الاحد المحال اما ان لا يغاير
من العدم او لا يغاير منها الاول المحال لان احضار المعدوم بالضد
دون معدوم ان اختير عما في الحر والغناء في محل العدم ادا الى مثله
المحال الاول واما الوجه الثاني وهو ادراك الله تعالى لجميع الحر والواحد
الواحد من الجسم حر واحد امر معدوم فهو ايضا محال لانا نعلم ان العاد في
تحريك الجسم الثقيل اذا اعتمد فانه قادر على تحريكه وهو لا يقدر على تحريكه الا
في محل حر وسكونه قادر ولا يقدر على تحريكه ساكنا ولا يصح الرجوع هاهنا الى
القول بان يقدر كسر في الحر الواحد هاهنا واما من السمع فقوله تعالى
ومن ايته الجوار في البحر كالاعلام ان يشا يسكن الرياح فيظللن رواكد
على ظهره وجه الاستدلال ان الله تعالى اخبر بنعمه على خلقه وحثهم
الفلك وما من بهم من الرياح ثم بين لهم ما لك يشا يسكن الرياح فاخبر
انه لو شاء لاسكن السفن وسعها من الجري باسكان الرياح وفي الوجهين
دليل على ان حركات السفن معلولة لدواعينا الولا كانت تتحرك ولا يسكن
الا باختراع الحركة والسكون كما ذهب اليه الجبائي لكان لا معنى لذكر هذه
ولا للمنة لانه خارج على ما ذهب اليه الجعفري من ان القديم تحرك
جسم كيف شاء هذا اصل مطرد عندنا وعليه ذلك والقرآن مشتمل على كثير مما
يدل على صحة ما ذهبنا اليه وهذا المقدار كاف في الدلالة على بطلان الاصل
الذي ذهب اليه هذه الجملة الباب الثاني في ذكر ما يدل على ان الله

تعالى فاعلا مختارا ومعنى قولنا انه تعالى مريد لافعاله انه اوجدها وهو
عالم بها غير ساه عنها ولا مغلوب عليها فعلى هذا يكون معنى
الارادة هو ايجاد الفعل على هذا الوجه ولو اشار الى ذلك القسم
في كتاب الله لسهل الخطب والذي يدل على ان الله مريد انه اوجد افعاله
وهو عالم بها على وجه محكم لموافق الحكمة خصما وكل من اوجد افعاله
على هذا الوجه يسمى مريدا لانه الشاهد وهو الذي لا يخلف
شاهدا وغائبا واما الارادة من هنا ان ارادة الله تعالى
فعله هي الفعل وهي المراد وان الله لطاعة الامر وهو مذهب علمائنا
ذكره في كتاب المسترشد وغيره والله تعالى الحسين بن علي
الرملي عنده النحوي وسألته الاعداد انه مي اراد الله تعالى لفعله وصوار
بن عمر في سلامة بن حمصا وابو الدرك ان الله لطاعة وذهب الجعفية
الى ان الله تعالى في لا مر بن حمصا حاضرا لا في محله وذهب الاشعرية الى انها
صفة وذهب النجارية الى ان الله تعالى مريد لذاته كما ان الله تعالى عالم لذاته لان ارادة
عندهم جنس [redacted] النفي والنهي لا خبر على والذي يدل على بطلان
مذهب الله النجار [redacted] له ولا شعرية الله ان الله تعالى
في هذه المسألة من يقول لحوار النسخ ويقول له هل اذا قدم تعالى العمل
بشريعة موسى في وقته ورد شريعة صلى الله عليه وسلم ان العمل بها في وقته لا يجب
فان قال اذا العمل بها في الوقت جميعا بطل النسخ وكونها منسوخة وان قال ان
العمل بها في وقتها يجب علينا علم بذلك وهو مريد لذاته او اراده
وقد قال الله تعالى ادل الدليل على جواز الارادة لله تعالى ان يقول